Existential security of women in post-2003 Society

Assistant teacher: Hiba Abdul Mohsin Abdul Kareem
University of Baghdad - Center for Women's Studies
hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

DOI: 10.31973/aj.v3i137.1695

Abstract

My work in this research was to get acquainted with the most important facts about the existential security of Iraqi women after the events that occurred in Iraqi society in 2003. As many inhumane issues surfaced that raided the security of women and forced them to cope with those crises. The state of security and stability, the importance of self-respect and the feeling of existential fulfillment of human life, is a fundamental test for the enjoyment of man, especially women, of the most basic human rights that God Almighty has granted to human beings. The danger that has become a death toll at any place and time, the spread of terrorist ideology, manifestations of violence and discrimination based on gender, institutional defects and the spread of poverty in society, have made women cheap and lacks their existential security on the face of the earth. Herein lies the problem.

The importance of research stems from the importance of what women represent in society, and what many organizations and conferences concerned with human rights have called for regarding the importance of the security situation as a basic source of life, and the sense of reassurance leads the individual to initiate and contribute to achieving development goals.

As for its objectives, it was summarized in highlighting the nature of the existential security of Iraqi women, and standing on the most prominent images and violations of the existential security of women after the events of 2003. In order to reach the safety compound for the security of Iraqi women, we tried to find out what the state of danger produces through the destructive images that it reviewed of violations of the existential security of women in Iraq. And its effects are still rooted in society.

Then we tried to present some conclusions drawn from the research. We concluded by presenting some recommendations and proposals that would address the insecurities that women face in society. We hope to contribute to changing the stereotype rooted in the mind and spirit of society, which views women with a narrow view and considers them a second-class individual, trying to bring them to the right of the existential security that they deserve.

Key Words: Existential Security, Society, Women

الأمن الوجودي للمرأة في مجتمع ما بعد ٢٠٠٣

م.م. هبه عبد المحسن عبد الكريم
ماجستير خدمة اجتماعية
جامعة بغداد – مركز دراسات المرأة
hiba.muhsin@wsc.uobaghdad.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

كان مشغلي في هذا البحث، التعرف على اهم الحقائق حول الأمن الوجودي للمرأة العراقية بعد الأحداث التي طرأت على المجتمع العراقي عام ٢٠٠٣. حيث طفت على السطح العديد من القضايا اللاإنسانية والتي داهمت أمن المرأة وأجبرتها على التعايش مع تلك الأزمات. فحالة الأمن والإستقرار وأهمية احترام الذات والشعور بالإشباع الوجودي لحياة الانسان، تعد محكاً جوهرياً لتمتع الانسان، لاسيما المرأة، بأبسط الحقوق الانسانية التي وهبها الله تعالى لبني البشر. فالخطر الذي أصبح يداهم الارواح بأي مكان وزمان، وانتشار الفكر الارهابي ومظاهر العنف والتمييز القائم على اساس النوع الاجتماعي والخلل المؤسسي وتفشي الفقر في المجتمع، جعل من المرأة شيء رخيصاً وفاقدة لأمنها الوجودي على وجه الارض. وهنا تكمن الإشكالية.

وتأتي أهمية البحث من أهمية ما تمثله المرأة في المجتمع، وما نادت به الكثير من المنظمات والمؤتمرات المهتمة بحقوق الإنسان من أهمية ما تشكله حالة الأمن من مصدر اساسي للحياة، كما ان الإحساس بالاطمئنان يقود الفرد الى المبادرة والمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية.

اما عن أهدافه فقد تلخصت في تسليط الضوء على ماهية الأمن الوجودي للمرأة العراقية، والوقوف على أبرز صور وانتهاكات الأمن الوجودي للمرأة بعد احداث عام ٢٠٠٣. ولكي نصل بمركب الأمان لأمن المرأة العراقية، حاولنا معرفة ما تنتجه حالة الخطر من خلال الصور الهدامة التي استعرضتها لإنتهاكات الأمن الوجودي للمرأة في العراق. والتي لاتزال اثارها متجذرة في المجتمع.

ثم حاولنا تقديم بعض الاستنتاجات المستقاة من البحث. وخلصنا لتقديم بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها التصدي لحالات اللا أمن التي تواجهها المرأة في المجتمع. آملين المساهمة في تغيير الصورة النمطية المتأصلة في عقل وروح المجتمع والتي تنظر الى المرأة بمنظار ضيق وتعتبرها فرد من الدرجة الثانية، محاولين بذلك الوصول بها الى بر الامن الوجودي الذي تستحقه.

الكلمات المفتاحية: (الأمن الوجودي، المجتمع، المرأة)

المقدمة

يكمن مأزق الحياة الآمنة لوجود الانسان في عراقٍ تتعاظم فيه أشكال التهديد الارهابي، الى مستوى يتسم بالخطورة على أبسط الموارد الحياتية لأفراد المجتمع.

ولا يختلف اثنان على ان الأمن هو نقيض الخوف، وقد تبين ذلك في كتاب الله عز وجل في قوله بسم الله الرحمن الرحيم " فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ" صدق الله العلي العظيم (القرآن الكريم، سورة قريش، الآية ٣ و ٤).

في ظل التحولات التي يشهدها العالم ، اتسع مفهوم الخوف ليشمل جميع التهديدات الداخلية والخارجية وعلى كافة المستويات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وفي ظل هذا المعنى للخوف ، فإن المفهوم الحديث للأمن اشتمل على قدرة وامكانيات الدولة على تأمين حالة الخوف التي تغلف حياة المواطن ، وايجاد الطرق المؤاتية لإستغلال وتسخير البنى التحتية للبلد لإخراجه من حالة اللاأمن على وجودهِ ، في ظل التراكمات المتصدعة التي خلفتها أحداث ما بعد عام ٢٠٠٣ ، والتي نقلت العراق الى مرحلة خطيرة لم تكن في حسبان الكثير من الساسة والمحللين للشأن العراقي .

وبما أن البحث في مسألة المرأة يعد من القضايا الانسانية التي تهم كافة المجتمعات البشرية. فإن مسألتنا في هذا البحث سيتم تناولها في جوٍ ترزح تحت وطأتهِ الكثير من القيم والتقاليد البالية التي لا تمت الى الاسلام بصلة سوى انها تحتمي به في ظل عقول متحجرة وهشة في الوقت ذاته!

فالظروف الطارئة الممزوجة بروح الإرهاب، أفرزت الكثير من التحديات المؤثرة على المرأة كالتهجير والنزوح والاتجار بالنساء والإقصاء والمعاملة السيئة والعنف وعدم الانضباط داخل المؤسسات الحكومية والفقر والتمييز النوعي على أساس الجنس والعديد من الاساليب الهمجية التي لا تمت الى الانسانية بصلة. سنحاول في هذا البحث تقصي الأمن الوجودي للمرأة في المجتمع بعد احداث تغيير النظام البائد، مع تقديم صورة واضحة عن الضبابية المحيطة بعقل المجتمع، حول أهم الصور التي تشكل إنتهاكاً لأمن المرأة وإحساسها بحالة عدم الخطر الذي أصبح يحدق بحياتها أينما وجدت. من منطلق ما يمثلهُ استتباب الأمن لحياة الإنسان من قواعد وأسس متينة في إرساء المساواة والانضباط المؤسساتي، فالاندماج والتعايش المجتمعي والعيش بحرية، يقود الى تحقيق الأمن الوجودي عن طريق تكاتف وتلاحم وتصدي أبناء المجتمع لأي مخاطر يمكن أن تهدد حياتهم ووجودهم.

المبحث الاول: الإطار العام للبحث

اولاً: مشكلة البحث

بما ان قضية المرأة هي قضية انسانية، الا انها تختلف في ثناياها عن سائر القضايا الاخرى. فهي تستدعي الحيرة وتثير الشبهات، والأدهى خطراً هو ان المسؤول عن الحماية أصبح سارقاً!

فعند سبر اغوار هكذا مواضيع نقف عاجزين امام حل ذلك اللغز! فالمرأة ذلك الكائن اللطيف، مصدر الحياة والسبب في استمرارها، هي بحاجة الى الشعور بالأمن والحماية والرعاية والاهتمام، لا سيما بعد سيطرة الارهاب على بعض مدننا العراقية، والذي تبنى فكرة ان المرأة لا تمثل سوى كائن له عقل ضعيف وجسد للمتعة إضافةً الى محاولة التضييق على النساء من جميع الاتجاهات ومعاقبتهن بعقوبات تمثل فكرهم المتطرف ورؤيتهم الضيقة والمغلوطة للإسلام في حال مخالفتهن للقواعد الظالمة التي فرضوها على المجتمع. كعزلهن عن المشاركة المجتمعية، وفصلهن عن الذكور. فأصبحت المرأة تستشعر بالخطر من حولها اينما ذهبت. فحالة اللا أمن تلاحق المرأة في داخل الاسرة والمجتمع وفي التعامل مع المؤسسات. وبدلاً من أن يقوم الرجل كأب وزوج وأخ وأبن وشريك في المجتمع من تقديم الحماية لها وجعلها تستأنس بالأمن الوجودي لحياتها، أصبح يلوك الخطر ويحوك شباكه حولها ويستعبدها ويستملكها ويعنفها. واحياناً وبلا وعي مُدرك منها، نجدها تستأنس لجبروتهِ، رغم تعثرها في جوٍ من المخاطرة المحاطة بأمنها وبوجودها وسط مجتمعٍ لا ينعم بالأمن الوجودي الذي تستحقه.

فباتت تعاني من الفقر الذي يهدد بقائها على قيد الحياة، ومن الافكار الارهابية التي تسيطر على بعض العقول الجامدة، ومن العنف الذي يلاحقها في كل مكان حتى في مأمنها (بيتها وأسرتها)، ومن الظلم الاجتماعي والافكار البالية، ومن سوء تقديم الخدمات المؤسسية، وغيرها من مظاهر اللا أمن على الحياة. وهنا تكمن المشكلة.

ثانياً: أهمية البحث

تتأصل أهمية البحث المطروح من خلال أهمية الأبعاد التي تتركها حالة وجود الانتهاكات المؤثرة على أمن المرأة وشعورها بالاستقرار الوجودي داخل الأسرة والمجتمع. فهي عندما تعيش حياتاً إيجابية مفعمة بالأمن والاستقرار وبمساحة من الحرية، هذا سيفجر الإبداع في داخلها ويمكنها من العيش بأمان وممارسة دورها في المجتمع بثقة وبتلقائية، دون تضييق للخناق، وهذا سيكون نتيجة حتمية، إن تحققت، فسيتحقق أمنها الوجودي وستنعم بحياة خالية من الخطر الذي يحدق بها أينما ولت وجهها.

ثالثاً: أهداف البحث

حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على:

١- ماهية الأمن الوجودي ومعرفة جذوره.

٢- التعرف على أهم صور وأشكال انتهاكات الأمن الوجودي للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

٣- تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تستهدف تعزيز وعي المرأة بذاتها، وتقديم كل ما يعزز أمنها الوجودي ويدعم مشاركتها الفاعلة في العملية التنموية.

رابعاً: الحدود العلمية للبحث

من المهم أن يكون لأي بحث علمي خطوط أو حدود يلتزم بها القائم بالبحث، يفرضها عليهِ عنوان البحث وطبيعتهِ وكل ما يحيط بهِ. اقتصر بحثنا على دراسة الظروف التي أفرزتها أحداث ما بعد عام ٢٠٠٣ على المرأة في العراق. فحالة عدم الأمن حتى على حياه الانسان، وخلخلة النسيج المجتمعي والعنف والافكار الارهابية، كان لا بد من الوقوف على ماهيتها وأبرز صورها وتأثيراتها على المرأة.

واعتمدنا على بعض المناهج التي حاولنا توظيفها لصالح البحث من خلال ما تهيئهُ تلك المناهج من بيانات ومعلومات تغني البحث وتحقق أهدافه. كالمنهج الوصفي التحليلي، والتاريخي. ونوعية الدراسة في هذا البحث كانت وصفية تحليلية، كونها استوفت شروط الدراسة الوصفية والتي تتضمن تحديد مشكلة وأهمية وهدف البحث، وأبرز المصطلحات العلمية المختصة بهِ، والتوصل الى أهم التوصيات والمقترحات التي تخدم علمية البحث.

المبحث الثاني: المفاهيم والمصطلحات العلمية

أولاً: الأمن الوجودي: الأمن لغة من آمن بمعنى وجد الأمان واطمأن، فهو أمن أمناً، والأمانة عكس الخيانة، والمأمن يدل على المكان الآمن المريح، والأمن هو ضد الخوف، كما يعني الاستقرار. ويبين ابن منظور هذا المعنى " أمنتُ غيري أي لم أخفهُ " (ابن منظور، ١٩٩٨، ص١٦٣).

ويشير بدوي الى أن المصطلح الذي كان رائجاً هو الأمن الاجتماعي والذي ينطوي على بعض المؤشرات المشتركة مع مؤشرات الأمن بصورة عامة، كحماية الافراد في ظل إطار مؤسسي (أي الحماية التي توفرها المؤسسات الأمنية كالشرطة وغيرها) وتتمثل تهديدات الامن الاجتماعي في القضاء على مؤسسة الاسرة والتي تعد الاساس في بناء المجتمع، وانهيار الثقافات الاجتماعية، وحدوث التفرقة العنصرية وكل ما يخص القضايا العرقية داخل المجتمع. (بدوي، ١٩٧٩، ص٣٩٦).

وعند الرجوع الى لفظ كلمة (أمن) نجدها ملاصقة لمعظم العلوم الانسانية والاجتماعية ومثال ذلك (أمن اجتماعي، أمن نفسي، أمن بيئي، أمن اقتصادي، أمن سياسي ...) لكن مع تطور الأحداث في مختلف دول العالم أخذ معنى الأمن يتسع ليشمل الكثير من المعاني التي تهم نوعية حياة الانسان. فأصبح (أمن المواطن بالدرجة الاولى وقبل أمن الدولة) بعد أن كان الأمن ينحصر تحت لواء القضايا العسكرية التي تهم الدولة. وبعد شمول مفهوم الأمن لكل ما يتعلق بأمن الانسان صار المحدد الجوهري للأمن الانساني هو (حقوق الانسان) ووفقاً لأدبيات الامم المتحدة ومفوضية الأمن الإنساني ، فقد حددت المخاطر التي تهدد أمن الإنسان الى (الاخطار الاقتصادية والصحية والغذائية والشخصية والبيئية والسياسية والمجتمعية والجندرية) كما ويشمل أمن الأنسان حماية الأفراد من الأخطار والأوضاع الحرجة والطارئة ، وحماية الحريات ، وتعزيز طموحاتهم وقواهم ، وبناء الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تهيئ لأفراد المجتمع قواعد أساسية ومتينة لبناء ولضمان وجودهم ومعيشتهم وكرامتهم . وبهذا نجد بأن امن الدولة مستمد من الأمن الإنساني كما أنه يدفع بعجلة التنمية البشرية ويعزز حقوق الإنسان ويدفعها نحو التحقيق على أرض الواقع. (منظمة المواطنين الدولية ٢٠٠٤، ص١٦). ويمكن التعبير عن مفهوم الأمن الوجودي من خلال بعض التصورات التي يتم طرحها في المجتمع مثل (ان المجتمع قد تدهور والحياة أصبحت محفوفة بالكثير من التهديدات والمخاطر، وان تلك المخاطر أصبحت تهدد الانسان ووجوده الحياتي).

ويشير مسح القيم العالمي لعام ٢٠١٠ الى مفهوم الأمن الوجودي في اشارة الى اوضاع واحوال العراق، وجاء هذا المعنى في جانبين أحدهما بايولوجي (جسدي) أي متصل بكل ماله علاقة بالحياة وبوجود الانسان، والآخر معنوي له علاقة بالشخصية وكل ماله ارتباط بها وبخصائصها سواء كانت ايجابية أم سلبية. (معدل، ٢٠١٠، ص٤٩٨).

والأمن وفقاً لهرم ماسلو قد احتل ثاني مرتبة بعد مصادر الحياة الأساسية والتي تأخذ الطابع البايولوجي كالماء والطعام. وعند التمعن بهذا المعنى للأمن فإننا سنجد بأن الأمن والاطمئنان هما اللذان يعطيان (لقطعة الخبز) طعماً ولوجودنا في الحياة معنى وهدف. كما أن الأمن قد يحمل طابعاً معقداً وذلك لصعوبة تجزئته، ونظراً لتشابك وتداخل مكوناته واسسه وتفاعلها معاً، فهو يحمل صفة الوجود لكل انسان على وجه الارض. (غدنز، ٢٠٠٣، ص٤٣). وفي العراق اصبحت المرأة تعيش وسط مجتمعٍ تتعدد فيهِ مصادر الخطر، ومن الصعوبة عليها تخطي تلك المخاطر بأناملها الرقيقة مالم تتعاظم الجهود الانسانية لمنحها ذلك الأمان الذي يشعرها بوجودها الانساني في المجتمع.

ومن خلال ما تقدم نجد بأن مفهوم الأمن الوجودي هو مشترك مع الكثير من مفاهيم الأمن كونهُ يخص الانسان. وحسب مقصدنا في هذا البحث فإن الأمن الوجودي للمرأة: هو الحالة التي تطمئن فيها المرأة على وجودها كإنسان له الحق في الحماية من جميع الأخطار الطارئة والمتوقعة، ومنها النفسية والجسدية. ومن الانتهاكات التي تخترق امنها الوجودي هو سيطرة الأفكار الارهابية والمتطرفة، والعنف، والفقر، الذي يهدد الحياة، والتمييز، والتقصير في تقديم المؤسسات الحكومية للخدمات.

ثانياً: المرأة: في اللغة اشتقت كلمة المرأة من الفعل مرا وأصل الكلمة هو مرء، والمرء هو الانسان والمرأة هي مؤنث الإنسان، أما المروءة وهي مصدرها وتعني كمال الإنسانية. (الرازي، بدون تاريخ، ص١٠١).

وبحسب تعريف Lousin Wirth فإن جماعة النساء تمثل جماعة تتميز عن غيرها من الجماعات، ببعض الخصائص الفيزيولوجية والحضارية والثقافية، وتخضع لبعض الضغوطات كعدم المساواة.

(chafe ,1972 ,p.1). وتشير الدراسات الى ان المرأة كائن يتميز بالعاطفة والرقة وهذا يعني في حال الازمات تكون أكثر تأثرا. لكن هذا لا ينفي دورها ومكانتها في المجتمع فهي الام والزوجة والاخت والابنة والزميلة ... الخ، اضافة الى دورها الأسري فهي المعيلة والكادحة والمشاركة في الدخل الاقتصادي للأسرة. (الامين، ٢٠٠١، ص٦٤) فهي ومع كل ما تقوم به داخل الاسرة او خارجها بحاجة الى رفع قدراتها وتمكينها وجعلها شريك فاعل في التنمية. ويتمثل تمكين المرأة بالعملية التي تستطيع المرأة عن طريقها من ان تكون واعية، واثقة من ذاتها، قادر على اتخاذ القرارات، ومواجهة كافة مظاهر التمييز ضدها. (جابر، ٢٠١٢، ص ٨٥) هي كائن بحاجة الى حماية من طاغوت التخلف والظلم الاجتماعي وظروف النزاعات المسلحة والافكار المتطرفة، والفساد المؤسساتي، والعنف بكافة اشكاله.

وبما ان موضوع بحثنا هو عن المرأة التي واكبت الظروف والاحداث التي مر بها مجتمعنا العراقي بعد سقوط النظام عام ٢٠٠٣ وما تبعه من تصدعات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، فإننا نتغنى بامرأة (صامدة، صابرة، تعرضت لظلم اجتماعي، وتهجير، ونزوح، ولأفكار ارهابية اضطرت لمجاراتها، وقتل، واغتصاب، وعنف، وزواج تعسفي، ووووو) أي إنها إن وصفناها بدقة (قارورة لا ينطبق عليها) ومفتقدة لأمنها الوجودي.

ثالثاً: المجتمع: لغة جاء من الفعل جَمَعَ وهو على وزن فَعَلَ، اما مجتمع فعلى وزن مُفتعل، وجَمع ضد فَرق، ويدل مجتمع على مكان اجتماع الناس، ويسمى العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع من جميع جوانبهِ بعلم الاجتماع. (منصور، ٢٠١٣، ص١٨٧). واصطلاحاً يعرف على انه مجموعة كبيرة من الأفراد يتسمون بالاستقرار، تجمعهم روابط ومصالح مشتركة

ومترافقة بأنظمة وقوانين لضبط سلوكهم، وتكون لهم سلطة مسؤولة عن رعايتهم وحمايتهم. ويشير معظم علماء الاجتماع الى ان المجتمع هو أكبر جماعة اجتماعية يمكن ان ينتمي إليها الفرد. (الحسن، ١٩٨٨، ص١٠٤)

وللمجتمع مجموعة من العناصر الضرورية لتشكيله او تكوينه ومنها توافر مجموعة من الأفراد، مساحة أو منطقة جغرافية يجتمع فيها الافراد، إدراكهم لإنتمائهم لمجتمعهم الذي يعيشون عليه كوحدة واحدة لها خصائص مشتركة، التخلق بسلوكيات اجتماعية تعينهم على التعايش معا كالتعاون والتشارك والتكافل والإيثار، وضرورة تواجد نظام اجتماعي معين يجعل من المجتمع قوة واحدة تكون قادرة على توفير الاحتياجات الاساسية للأفراد. (وولف، ٢٠١٢، ص٨٧).

وغالباً ما يمر المجتمع بالعديد من الاحداث والظروف الجيدة وغير الجيدة التي تصقل افراده وتجعلهم اقوى على مواجهة التحديات التي تواجههم. وقد مر المجتمع العراقي مجموعة من الويلات المتتابعة كالحروب الطائفية والعمليات الإرهابية والعنف وسقوط العديد من المدن بيد المخربين والارهابيين وتحولها الى اشباه مدن، ودمار للمؤسسات الحكومية وما تبعها من تشظي الهوية الوطنية وإحلال الهوية العقائدية والمذهبية والعشائرية، واستهداف للأقليات وانتشار الفقر والعوز، جميع تلك الظروف وما تبعها من تردي للأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أثرت بشكل جامح على المرأة العراقية. وجعلت المجتمع هشاً ومفتقراً الى الكثير من مظاهر الأمن والاستقرار.

فالمجتمع الذي يطمح كل إنسان أن يعيش وينعم في ظلهِ هو المجتمع الآمن الذي يعيش فيه الفرد بأمان وطمأنينة، ويستمتع بكافة حقوقه والتي يعد الامن من اولوياتها، فهو يقوي ويزيد اواصر التماسك الاجتماعي. فمن الظلم ان يتم ترويع المرأة وإدخالها في مهالك الارهاب وأبعادهِ الدنيئة وقيمه الدخيلة التي لا تنتمي لمجتمعنا العربي والاسلامي، فهي تنضوي تحت طاولة الارهاب والجماعات المسلحة التي تستهدف القضاء على روح المجتمع، من خلال استهداف افرادهِ رجالاً ونساءاً، وخلخلة انتمائهِ لمجتمعه وجعلهِ فردا هشا ذا قيمة مهزوزة.

المبحث الثالث: الأمن الوجودي والمرأة العراقية

أولاً: ماهية الأمن الوجودي

يمثل الأمن حالة من الشعور بالطمأنينة والسلام الفردي والمجتمعي. وبهذا فهو عكس كل أمر يهدد الانسان سواء كان داخلي أم خارجي ويشعره بالخطر. ويعد الهم الشاغل للأفراد والجماعات هو تحقيق الأمن والتخلص من المخاطر التي كانت تهدد وجود الإنسان

منذ أقدم العصور. ومثلت المخاطر آنذاك كل تهديد يتعلق بالخوف من المجهول والزلازل والبراكين وغيرها من التهديدات البيئية أو المكانية.

ويشير العالم توماس هوبز في نظرية العقد الاجتماعي الى أن الأمن كمفهوم نظري _ يعتبر أحد أهم أسباب تكوين الدولة. فهو يرى أن الفرد كي يحقق استقراره وأمنه ووجوده، انتقل من حالة الصراع وخطر تهديد الموت والحروب المدمرة التي كانت تغزو البيئة الطبيعية _ الى حالة العيش كجماعات متآزرة. مع الحفاظ على حق الفرد ضمن تلك الجماعات، واحترام ذاته وحقه في البقاء، ضمن محيط عقد اجتماعي متمثلاً في الاتفاق بين الأفراد ومن يحكمهم، عن طريق التخلي عن حريتهم لأجل حكم مركزي مشترك متمثلاً في (الدولة) وهذا الحكم أو السلطة قد أُنشأ من أجل الدفاع عن حقوق الأفراد من أي عدوان خارجي يهدد مصالحهم وأمنهم. (عبد الفتاح، ١٩٨٥، ص ٣٥٧).

أما عن بعض علماء الفكر السياسي والخبراء في موضوع الأمن، فقد زاد اهتمامهم بكل ما يدور حول التهديدات العسكرية مقارنتاً ببقية التهديدات والمخاطر الاخرى لا سيما خلال الحرب الباردة. (Tome,2010,p.32). ومع انتهاء تلك الفترة المتمثلة بالحرب الباردة، أصبحت وجهات النظر تتمحور حول أهمية استغلال الموارد التي كانت تستهدف التخلص من المخاطر العسكرية والتهديدات السياسية، الى محاولة ايجاد الطرق للتخلص من التهديدات والمخاطر الغير عسكرية المتمثلة بالقضاء على مشكلة الفقر والمخدرات والبطالة والتهديدات البيئية وغيرها من التهديدات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف المجتمعات. (Baldwin , 1997 , p.125).

ولا يختلف مجتمعنا العربي كثيرا عن المجتمعات الغربية عما واجهه من تحديات وأزمات دولية وإقليمية هددت أمنه وجعلته عرضة للكثير من الأزمات.

وبالنسبة لمجتمعنا العراقي فقد مر بالكثير من المنعطفات التاريخية التي هددت أمنه الداخلي والخارجي. فبعد أحداث عام ٢٠٠٣ سقوط النظام البائد تخيل الفرد العراقي انه متحول نحو تحقيق الديمقراطية واحترام مبادئ حقوق الانسان، وانه سيحقق أحلامه التي حرم من تحقيقها وسيتمتع بالأمن وتحقيق الرفاهية. وما هو إلا وقت يسير وصدم بالواقع المرير الذي جعل منه ضحية بدون أدني سبب إلا لكونه ينتمي الى ديانة أو طائفة أو مذهب او يزاول مهنة معينة أو يرتدي زياً معيناً. أو غيرها من الأمور التي تعد من أبسط حقوق الإنسان.

أما عن وضع المرأة في المجتمع العراقي فقد بات أكثر سوءاً وترديا عن ذي قبل، فالخوف على النفس والزوج والابن والأب والأخ أصبح هاجسها الاول بدل الشعور بالأمن الذي كانت تحلم به وتتمنى تحقيقه.

وبعيدا عن مجال التنظير– إلا أنه لابد من الاعتراف بأن المرأة أكثر من تأثر بأوضاع اللاأمن التي سادت ثنايا المجتمع. فبعد الاحتلال الامريكي وما تبعه من احتلال تنظيم داعش الارهابي، اللذان هدفا الى بث الأفكار الإرهابية والعدوانية والرجعية وكل ما له صلة بالعبودية والعداء على النساء.

فبعد أن حل الارهاب في مجتمعنا، أصبحت حياة النساء في خطر مستمر، فالإرهاب لا ينظر الى المرأة كإنسان، وإنما ينظر اليها كجسد للمتعة وتحقيق الرغبات وتقديم الطاعة العمياء. فقد خلق الارهاب حالة من اللاأمن على وجود الانسان، فالحرب الطائفية والافكار الارهابية، والتفجيرات، والقتل العشوائي والجرائم المنظمة وغير المنظمة وتردي الخدمات المؤسسية والفساد الاداري والمالي وخطر العنف بكافة اشكاله، والفقر الذي بات يهدد حياة الناس، جميعها مخاطر تهدد أمن الإنسان وحياته. اضافة الى ذلك فالمرأة عانت من قمع وظلم وتهديد يتساوق مع ما تم ذكره من تهديدات، فقد تعرضت للخطف والتهديد والابتزاز والقتل والاغتصاب وقمع الحريات والاتجار بها بأرخص الأثمان والمسببات. لا لذنب إلا لكونهن ضحية العقول المتخلفة التي لا تنتمي الى الاسلام بصلة. ففي بعض المدن العراقية تم باعتبارهن سبايا حرب واغتصابهن أمام أسرهن. اضافة الى إجبارهن على ممارسة الافكار الارهابية وتفخيخهن، واجبارهن على ترك التعليم وارتداء الحجاب والنقاب بطريقة لا يرضاها الاسلام.

كما خلفت تلك الأحداث الكثير من الظروف المأساوية والتدميرية على المرأة والمجتمع. فبعد اغتصابهن والحمل الذي هو ضحية الاعمال الاجرامية الغير انسانية – سيطفو على السطح جيلاً داعشياً جديداً ضحية الاغتصاب والاعتداء على النساء.

اضافة الى ذلك فقد سعى الارهاب الى خلق جواً من الخوف والرعب وعدم الثقة بالمؤسسات الحكومية. والى إهدار ومصادرة قدرة المؤسسات على تأدية المهام المناطة بها تجاه أفراد المجتمع، وخلق حالة من الشلل المؤسسي التي تهدف الى تعطيل مصالح المواطنين، وبث الافكار المقصودة التي تُشعر الفرد بعدم أهلية الدولة وضعف قدراتها على أداء واجباتها تجاه إشباع حاجات الفرد والمجتمع. أي الى خلق حالة من (اللامعيارية) كما يفسرها أغلب علماء الاجتماع.

ثانياً: صور وأشكال انتهاك الأمن الوجودي للمرأة العراقية

١– الارهاب باعتباره أبشع صور زعزعة أمن الإنسان على وجه الأرض فهو يهدد وجوده، ويتمثل في كل مشروع اجرامي سواء تم تنفيذه بشكل فردي او جماعي فالغرض الأساسي منه هو زرع الرعب في المجتمع وإشاعة حالة اللاأمن وتعريض روح الانسان للخطر. (Enerson ,1998 , p.212) .

وفي ظل الظروف التي مر بها مجتمعنا العراقي، وشيوع الافكار المتطرفة والارهابية والتي أثرت على الكثير من مناحي الحياة وبات تأثيرها واضحاً على المرأة. وإن لم تكن العصابات أو التفجيرات الارهابية تستهدف المرأة بالذات كنوع اجتماعي، إلا ان انعكاسها يقع عليها. من خلال خلخلة التوازن الاجتماعي داخل المجتمع بسبب زيادة نسبة النساء على الرجال، فعند قتل او استهداف الزوج أو الأب أو الأبن أو الأخ، ستتولد نسبة كبيرة من الارامل والعازبات وفاقدات الأب أو الأخ أو الابن. وهذا سيجعل المرأة تتحمل مسؤولية إضافية كتربية الاطفال وإعالة الأسرة اقتصادياً واجتماعياً وما لهذا الموضوع من انعكاسات نفسية تؤثر على المرأة والأطفال وتهدد أمنهم الوجودي.

كما ان الارهاب هو أحد المخاطر التي تهدد الأمن الاقتصادي لأي بلد، فهو يستهدف تدمير البنى التحتية، وبالتالي زيادة نسبة العاطلين عن العمل، وشل عجلة الحركة الاقتصادية، عن طريق العزوف عن الاستثمار سواء من المستثمرين في داخل البلد أو خارجه بسبب عدم استتباب الأمن.

فقد تعرضت العديد من المدن العراقية كالموصل والانبار الى احتلال تنظيم داعش الإرهابي، والذي خلف الكثير من الاثار على أمن المرأة العراقية، فحد من حريتها وأجبرها على ترك زوجها والانضمام الى التنظيم وارتداء النقاب وترك مقاعد الدراسة، كما واعتبرها جزءاً من غنائم الحرب وأخذ السبايا من النساء الايزيديات واغتصبهن ومارس مختلف أنواع العنف ضدهن. كما وأجبر الكثير من العوائل العراقية على ترك منازلهم وتهجيرهم ونزوحهم الى مدن اخرى، والتي لا تزال آثارها قائمة الى يومنا هذا. وقد ادى ذلك الى اصابة الكثير من النساء والاطفال بالأمراض وإهمال صحتهم بسبب الأوضاع الصحية المتدهورة التي تهدد وجودهم في كل لحظة.

اي ان الارهاب جعل من المرأة رهينة وسبية وحبيسة سيطرته الاجرامية الفاقدة لجميع معاني الانسانية. فهو يمثل أبشع صور الخطر الذي يحدق بالإنسان، وهو تعبير حقيقي عن حالة اللاأمن.

٢- العنف المبني على النوع الاجتماعي والذي يعد أحد انتهاكات الامن الوجودي للمرأة، ويتمثل في اي فعل او تصرف عنيف، ويترتب عليه آثار او يتوقع ان يترتب عليه اذى أو انعكاسات أو معاناة سواء كان أذى جسمي أو نفسي أو مادي. (حمزة، ٢٠٠٧، ص٣).

وتشير الدراسات الى ازدياد حالات العنف المهدد لحياة النساء بنسبة كبيرة بعد عام ٢٠٠٣، وذلك لأسباب متعددة منها ضعف سلطة القانون مع ازدياد لسلطة العشيرة والعادات والتقاليد، الامر الذي ادى الى شيوع حالات العنف الذي يُمارس على المرأة من داخل اسرتها ويعتبر أمراً عائلياً أو عشائرياً، فقد حدثت العديد من حالات القتل غسلاً للعار أو القتل

المتعمد سواء كان من الزوج أو من أحد أفراد الاسرة. وتشير الدراسات في هذا المجال الى أن (٨٣%) من النساء المتزوجات يعانين من سيطرة الزوج وسوء معاملته بشتى الاشكال. (تقرير مسح صحة الاسرة في العراق، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ص١٣). كما اشارت استراتيجية النهوض بالمرأة الى أن (٢٠%) من النساء في العراق يتعرضن لأحد أنواع العنف والإيذاء. (استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة، ٢٠١٣-٢٠١٧، ص٣٧).

وأوضحت إحدى الدراسات في هذا الصدد الى أن اعمار النساء اللواتي تعرضن لأي شكل من أشكال العنف تتراوح بين (١٤-٤٦) سنة وهذا يعد مؤشراً على أن المرأة تتعرض للعنف والإيذاء في مختلف الاعمار. (جاسم، ٢٠١٥، ص٢٣). إلا أن معظم تلك الحالات يتم إدراجها ضمن حالات الانتحار أو أن المرأة تعاني من حالات نفسية أو عقلية، كي يتم التكتيم على هذا الموضوع اعلامياً واجتماعياً وقانونياً. فالعنف ليس بالأمر الجديد على المرأة فهو متواجد منذ أقدم العصور، عندما كانوا يقتلون الانثى في حال ولادتها دون أدنى ذنب سوى لكون جنسها (انثى). (ابو العزم، ٢٠١٨، ص٤٨).

ويتمثل ذلك في قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم " وَإِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قتلت " صدق الله العلي العظيم. (القرآن الكريم، سورة التكوير، الآية ٨و٩). فالتمييز والعنف يبدأ منذ مولدها (طفلة انثى) واعتبارها بعد ذلك أدني مرتبة من (الطفل الذكر) في الاسرة والمجتمع، وبعدها تبدأ معاناتها أثناء ممارسة الاهل عليها (ثقافة العيب والحرام) ليس لفعل مشين وإنما خوفاً من معرفة المجتمع بأمرٍ ما، وحرمانها من أبسط حقوقها كالتعليم أو الاكتفاء بمراحل أولية في التعليم، واجبارها بعد ذلك على الزواج المبكر وهي لاتزال بعمر الطفولة. إذ تشير معظم الدراسات الى ان نسبة الزواج المبكر ازدادت في السنوات الاخيرة الى ان نسبة المتزوجات قبل عمر (١٥) عام قد ارتفعت بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١١ من (٥،٤%) الى (٥،٧%)، كما ازدادت نسبة المتزوجات قبل عمر ١٨ من (٢٢،٦%) عام ٢٠٠٦ الى (٢٤،٢%) عام ٢٠١١. (خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧). ومن خلال قراءة لتلك النسب سنجد بأن نسبة الزواج المبكر في العراق قد ارتفعت بشكل واضح.

وهذا يعد انتهاكا لأمن طفولتها واجبارها في الدخول الى معترك الحياة وهي دون أدني خبره بما سيواجهها من صعاب، فقد تتعرض للعنف سواء بالضرب أو الاهانة أو التجريح من قبل الزوج أو أهلهِ بسبب جهلها وعدم معرفتها الكافية بتفاصيل الحياة الزوجية.

وهذا في حد ذاتهِ يعد تهديداً لحياتها الآمنة ولوجودها الانساني، والذي سيكلفها الكثير من المتاعب. فالمرأة اليوم أصبحت في مهب رياح العنف الآتي من كافة الاصعدة سواء كانت الاسرية أو الاجتماعية أو المؤسسية.

٣- يعد الفقر أهم مؤشرات الأمن الإنساني، فالحالة الاقتصادية المتدنية للأسرة ووصولها الى خط الفقر أمراً غايتاً في الخطورة. فهو يمثل خطراً على أمن الإنسان وحياتهِ ومصدراً للصراعات والعنف والحروب. وهو ليس بظاهرة جديدة أو طارئة على المجتمعات الانسانية، فهو متواجد حتى قبل العصور الاسلامية وعندما جاء الإسلام عمل على محاولة التقليل من الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ساعياً الى معالجتها بطرق امرنا بها الله عز وجل واوصانا بها رسولنا الكريم، كحلول وقائية فعالة كالصدقة والزكاة والتكافل الاجتماعي وغيرها سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعة. (القاطرجي، ٢٠٠٦، ص٣٠٩). وقد حددت الأمم المتحدة ثلاث مؤشرات مهمة للفقر الإنساني في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، وهي (الحياة القصيرة، وعدم توفر التعليم، وعدم التمكن من الاشتراك في الحياة العامة). (الدح، بدون تاريخ، ص١٦). إذ تعكس أوضاع سوق العمل في أي بلد الأيديولوجيا التي تشكل مرجعية الدولة والقوى المتنفذة في المجتمع، ومما لا شك فيه أن تلك الأوضاع تنتج عن عوامل داخلية وخارجية، تتفاعل وتتداخل فيما بينها، ويمثل العراق شكل من أشكال ذلك التفاعل والتداخل بين تلك الأنواع من العوامل. والتي تتأثر بها المرأة كونها من العناصر الهشة اجتماعياً. (مصطفى، ٢٠٠٨، ص١٢).

إذ تشير الاستراتيجية الوطنية الى ان الواقع الاقتصادي للنساء في العراق يمثل نسبة ١٦% من اعداد السكان النشطين اقتصادياً، أي أن نسبتهن قد تدنت بسبب الظروف التي مر بها العراق كاحتلال داعش الإرهابي، وما عانته المرأة أبانه من انعكاسات لا زالت عواقبها متراكمة الى يومنا هذا. بينما مثلت نسبه الذكور ٨٤% من نسبة السكان النشطين اقتصادياً. (الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ٢٠١٨-٢٠٣٠، ص١٥). وهذا يدل على ضعف نسبة مشاركة النساء في سوق العمل بسبب تردي الاوضاع الامنية وغيرها من اسباب التمييز ضد النساء.

٤- ضعف الانضباط المؤسسي والخلل الذي اصاب المؤسسات العراقية بعد احداث عام ٢٠٠٣ وما تبعها، فالفوضى التي حصلت في المجتمع وحالة السلب والنهب، أدت الى إشاعة حالة من اللاأمن وعدم اداء المؤسسات لدورها الحقيقي، وهذا بدوره يؤدي الى عرقله مصالح افراد المجتمع. بالذات في المؤسسات ذات الطابع الخدمي التي لها علاقة مباشره بحياة الناس، لا سيما المرآه التي اصبحت ارمله او ثكلى أو مهجرة أو نازحة أو مطلقة ... الخ. فتلك الاحداث أفرزت الكثير من الظروف المأساوية على العوائل العراقية وعلى النساء، وأصبحن بمساس مباشر مع الدوائر والمؤسسات الحكومية بسبب التردد المتواصل على قضاء مصالحهن وإكمال معاملاتهن. وأشار تقرير الأمن الانساني لعام ٢٠٠٧ ان نسبة (٥٦،٧ %) من العينة التي استهدفها الجهاز المركزي للإحصاء، اوضحوا ان فقدان الامن

في العراق تسبب في اهتزاز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة. (تقرير الأمن الإنساني، ٢٠٠٧، ص٨).

نستنتج من ذلك، ان المرأة في تواصلها وترددها على المؤسسات، تتوقع اجراءات وخطوات منظمة في سير العمل الاداري على اعتبار أنها منوطة بقوانين وأنظمة من قبل الحكومة، لكن الذي يحصل هو ان توقعها أي (المرأة) من المؤسسات باعتبارها وسيلة للوصول الى تحقيق غايات المواطن، ويتمثل هنا في (مصالح المرأة)، يكون في غير محله، كون أن تلك المؤسسات غدت بيئة للمحسوبية والفساد الاداري والمالي، وللتجاوز على المراجعين أحياناً، مما ولد حالة من الضعف والخلل المؤسسي الذي ينذر بالخطر. ويوصل رسالة الى الفرد بأن الدولة والمجتمع في حالة من اللاأمن الوجودي على مصالح أفراد المجتمع.

٥- القهر الاجتماعي المتمثل بالتسلط الذكوري والظلم الاجتماعي والاضطهاد والتهميش، فالنظرة الدونية للمرأة وعدم الثقة الكافية بأهليتها لإدارة العمل المنتج ومفاصل العملية الحياتية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ما زالت تسيطر على حياة وعقل المجتمع، والتي تعتبر شكلا من أشكال الظلم الاجتماعي الذي قوقع المرأة في ظل معتقدات يصعب حتى التفكير في كسر قيودها التي اصبحت جزءاً من المسلمات الاجتماعية والثقافية. (سلامة، ٢٠٠٦، ص١٠٥).

وتزداد فجوة النوع الاجتماعي معدلات الالتحاق بالتعليم، مما يشكل هدرا في الفرص التعليمية للنساء، كونهن أسرع وأكثر من يتأثر بهكذا ظروف تمييزية. (مصطفى، ٢٠١٦، ص٥٦). وبذلك فإن المؤسسات الدستورية والتعليمية والقانونية هي من يقع عليها مسؤولية تدني ثقافة المرأة وإبعادها عن فرصة الحصول على الأدوات والوسائل والفرص. والتي تعد بمثابة الجوهر الأساس لتحقيق ذاتها ووجودها، فحرمان النساء من حقوقهن الأساسية، يبدأ من فكرة غرس الأفكار الاستسلامية وروح الخضوع والخنوع للرجل. (World bank social protection strategy ,2001) > وهذا بحد ذاته يجعل المرأة تعيش حالة من عدم الأمان الاجتماعي الذي يهدد وجودها وكيانها الذاتي، وبالتالي يضعضع أمنها الوجودي، فهو خطراً ينبع من أسرتها احياناً أو من محيطها الاجتماعي. كونه يمثل فكراً يسيطر على بنية وتكوين المجتمع.

الاستنتاجات

١- لا تزال المرأة تعاني ترسبات الموروثات الاجتماعية والثقافية التي تتسم بصفة التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

٢- أفرزت الازمات الانسانية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣، صدمات هزت واقع المجتمع، وجعلته هشاً وسريع التأثر بما يدور حوله من أحداث خارجية. اي انها اثرت على النسيج المجتمعي. إذ تشير إحصائية لوزارة الهجرة بوجود حوالي ٤ ملايين نازح بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وان حوالي نصف هذا العدد هم من النساء متوزعين على مختلف المناطق المتضررة.

٣- بعد الانفلات الأمني وتعدد الأحزاب وضعف ممارسة سلطة القانون، أصبح العراق بيئة خصبة للمجموعات الارهابية والمتطرفة التي سيطرت على العديد من المدن العراقية وغرست مخالبها السامة، وأحدثت شللاً مؤسسياً، وضعفاً وخللاً في تأدية أداء تلك المؤسسات، لاسيما الامنية ومن لها علاقة بمصالح المواطن والمجتمع.

٤- تعاظم أشكال الخطر، ومصادر التهديد في المجتمع، وانتشار ثقافة اللاأمن بين صفوفهِ. كالتفجيرات والمفخخات التي لاحت المؤسسات والأسواق والأفراد، والقتل والخطف العمد.

٥- إن من أهم أشكال انتهاك الأمن الوجودي للمرأة العراقية، هو تفشي مظاهر الإرهاب والتي تعد من أبشع صور زعزعة أمن المواطن.

٦- ارتباط انعدام الأمن الوجودي للمرأة بالأمكنة (أي بمحافظات محددة) وانتشار الحاضنات الارهابية فيها. وهذا يعكس المقاصد الخارجية التي تستهدف خلخلة أمن الفرد، وزرع الفتنة الطائفية بين ثنايا المجتمع العراقي.

التوصيات والمقترحات:

١- دعم المرأة وتعزيز ثقتها بقدراتها الذاتية، عن طريق تشخيص مكامن القوة التي تمتلكها واستغلالها بشكل ايجابي، مع محاولة صياغة خطاب (ثقافي-اجتماعي) لغرس القيم والمبادئ الإيجابية التي يتبلور من خلالها دور المرأة في المجتمع كي تكون ثقافة راسخة لدى الجميع. ويتم ذلك عن طريق دائرة تمكين المرأة والمناهج التعليمية لمختلف المراحل، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني.

٢- تسليط الضوء على ما آلت اليهِ استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة، وما توصلت اليهِ من مقترحات وتوصيات تمت المصادقة عليها من قِبل الحكومة العراقية. وذلك للقضاء على العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، مع العمل على رفع درجة الوعي للمرأة بمختلف صور العنف، كي تكون مقتدرة من حماية نفسها، وتلتجأ الى الجهات المسؤولة في الوقت المناسب ولا تتمادى في ضياع حقها. فمن المهم تعريف المرأة بمهام وواجبات الشرطة المجتمعية ومراكز الشرطة، لزيادة ثقة المرأة بهم، بأعتبارهم نواة الأمان للمرأة المعنفة والفاقدة للأمان. ويتم ذلك عن طريق وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وعقد الندوات وورش العمل بالتعاون مع وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني.

٣- وضع برامج وسياسات فاعلة لتأهيل النساء المتأثرات بالنزاع والإرهاب والمعنفات، لمساعدتهن على تجاوز الأزمة. ويقوم بذلك دائرة تمكين المرأة.

٤- رفع مستوى الخدمات وإعادة هيكلة البنى التحتية للمناطق المتأثرة بالنزاع والإرهاب. وتعويض العوائل والنساء المتضررات جراء تلك الظروف. وتقوم بذلك وزارة التخطيط بالتعاون مع بقية الوزارات ذات الصلة.

٥- ايجاد سياسات فاعلة لتمكين المرأة وجعلها شريك مؤثر في عملية التنمية. ومحاولة انتشالها من الدور التقليدي لتستطيع النهوض بواقعها وتضمد جراحاتها التي سببتها ظروف الأزمات. ويقوم بذلك دائرة تمكين المرأة العراقية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

٦- تفعيل سلطة القانون والتشريعات الخاصة بمحاسبة وملاحقة الجماعات الارهابية وكل من يمس أمن المجتمع والمواطن، ويبادر الى زرع الفتنة وإشاعة حالة اللاأمن بين صفوف المجتمع. ويتولى ذلك وزارة العدل.

٧- بناء استراتيجية وطنية لكيفية التعامل بموضوعية مع جميع التهديدات والتحديات الامنية، لوضع المرتكزات الوطنية المضادة لتلك التهديدات. وتقوم بذلك وزارة التخطيط بالتعاون مع مجلس النواب والجهات الامنية ذات العلاقة.

٨- إنشاء قاعدة بيانات حول تحليل أوضاع الأمن في العراق، مع ضرورة مراقبة وتتبع خارطة الأمن بهدف الوصول الى القضايا التي تشكل تهديداً حقيقياً للأمن الوجودي للمرأة، ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء انتشار البيئات الحاضنة للجماعات الإرهابية في مناطق دون غيرها. عن طريق إجراء الدراسات الاجتماعية والامنية والاستراتيجية وربط الأوضاع الخارجية للبلد بما يدور داخلهِ.

الخاتمة

تأسيساً على ما تقدم نجد بإن المرأة قد تأثرت بشكل كبير بسبب الأوضاع الغير مؤاتية التي مر بها العراق. فالإرهاب خلق جواً متواتراً في جميع مرافق الدولة لاسيما الامنية منها، مما شجع على صناعة ثقافة اللاأمن على حياة الإنسان، فالقتل والعنف والخطف والخلل المؤسسي والتمييز النوعي والتفجيرات الإرهابية، نتج عنها الكثير من الظروف المهددة لأمن المرأة ووجودها كالتهجير والنزوح وفقدان المعيل وفقدان ابسط الخدمات الصحية وترك مقاعد الدراسة جبراً وانتشار الفقر والوضع الاقتصادي المتدني. والتي تعد مصدرا لتهديد أمن المرأة، وخلخلة ثقتها بالأجهزة الأمنية، فالإرهاب شجع على انتشار العنف، الذي تزدهر ممارسته في ظل إجراءات وقوانين وتشريعات تكرس للتمييز ضد المرأة وإساءة معاملتها والنظر إليها بمنظار ضيق واعتبارها مواطن من الدرجة الثانية.

المصادر

١- ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨.
٢- أبو العزم، د. جمال مشرف، العنف ضد الزوجات -الأسباب وطرق المواجهة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٨.
٣- استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة، المسودة الثالثة، العراق، ٢٠١٣-٢٠١٧.
٤- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، دائرة تمكين المرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق، ٢٠١٨-٢٠٣٠.
٥- الأمين، د. إحسان، المرأة ازمة الهوية وتحديات المستقبل، دار الهادي، بيروت، ٢٠٠١.
٦- بدوي، أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٩.
٧- جابر، هبه عبد المحسن عبد الكريم، التحديات التي تواجه المرأة القيادية في العراق -دراسة ميدانية في مدينة بغداد، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
٨- جاسم، فريدة، العنف الاسري ضد المرأة وآليات الحماية المؤسسية، دراسة ميدانية لعينة من النساء المعنفات في بغداد، بحث تم القاءه في ندوة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية التاسعة تحت عنوان: قضايا المرأة العراقية ما بعد العام ٢٠٠٣ في ظل التحولات والتحديات، بغداد، ٢٠١٥.
٩- الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأمن الإنساني، المسودة الاولى، العراق، ٢٠٠٧.
١٠- الحسن، د. احسان محمد، علم الاجتماع، مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.
١١- حمزة، د. كريم محمد، مصادر تهديد الأمن الانساني للمرأة العراقية، دراسة قدمت للمشاركة في مشروع تقرير التنمية الوطني، بغداد، ٢٠٠٧.
١٢- الدح، عبد الله، توزيع الدخل وظاهرة الفقر في لبنان، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، بدون تاريخ.
١٣- الرازي، محمد أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
١٤- عبد الفتاح، إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥.
١٥- غدنز، انتوني، عالم جامح _ كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، ترجمة عباس كاظم، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٣.
١٦- القاطرجي، د. نهى، المرأة في منظومة الأمم المتحدة _ رؤية اسلامية، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦.
١٧- مصطفى، د. عدنان ياسين، البطالة والتشغيل في العراق تحليل من منظور النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في سوق العمل، المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية، ٢٠٠٨.
١٨- مصطفى، د. عدنان ياسين، النوع الاجتماعي والتنمية _ اشكاليات بنيوية ومقاربات منهجية، ط١، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
١٩- معدل، منصور، المحرر _ مسح القيم العالمي، ترجمة عبد الحميد عبد اللطيف، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٠.
٢٠- منصور، حسن عبد الرزاق، بناء الإنسان، ط٢، أمواج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٢١- منظمة المواطنين الدولية، تقرير الراصد الاجتماعي، ٢٠٠٤.
٢٢- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مسح صحة الأسرة في العراق ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
٢٣- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧.
٢٤- وولف، رث السون، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة د. محمد عبد الكريم الحوارني، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

References:

1. Abdel Fattah, Imam, Thomas Hobbes Philosopher of Rationalism, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Cairo, 1985.
2. Ibn Manzur, Abi al-Fadl Jamal al-Din, Lisan al-Arab, Dar al-Maarif,Cairo,1998.
3. Abu Al-Azm, Dr. Gamal Musharraf, Violence against wive Causes and methods of confrontation, Modern University Office, Alexandria, 2018.
4. Al-Amin, Dr. Ihsan, Women, Identity Crisis and Future Challenges, Dar Al-Hadi, Beirut, 2001
5. Al-Dah, Abdullah, income distribution and the phenomenon of poverty in Lebanon, the Lebanese Center for Studies, Beirut, undated.
6. Al-Hassan, Dr. Ihsan Muhammad, Sociology, Ministry of Higher Education Press, Baghdad, 1988.

7. Al-Qaterji, Dr. Noha, Women in the United Nations System - An Islamic Vision, Majd for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 2006.
8. Al-Razi, Muhammad Abi Bakr Ibn Abd al-Qadir, Mukhtar As-Sahih,House of the Arab Book, Beirut, undated.
9. Badawi, Ahmed Zaki, Dictionary of Social Sciences Terms, Lebanon Library, Beirut, 1979.
10. Baldwin, David A. , The Concept of Security , Review of International Studies 23January , 1997 .
11. Central Statistical Organization, Human Security Report, First Draft, Iraq, 2007.
12. Citizens International, Social Monitor Report, 2004.
13. Enerson , D.R (Eds) ; Violence Against Women , London , Sage Publication , 1998 .
14. Gaddens, Anthony, A Rampant Scientist _ How Globalization Reshapes Our Lives, translated by Abbas Kazem, Arab Cultural Center, Beirut, 2003.
15. Hamzah, Dr. Karim Muhammad, Sources of threat to the human security of Iraqi women, a study submitted to participate in the National Development Report Project, Baghdad, 2007.
16. Jaber, Hiba Abdul-Mohsen Abdul-Karim, Challenges Facing Women Leaders in Iraq - Field Study in Baghdad, Master Thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2012.
17. Jasim, Farida, Domestic Violence Against Women and Institutional Protection Mechanisms, a field study of a sample of battered women in Baghdad, research given in the ninth symposium of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies under the title: Iraqi women's issues after the year 2003 in light of transformations and challenges, Baghdad , 2015.
18. Mansour, Hassan Abdul-Razzaq, Building the Human, 2nd Edition,Amwaj Publishing and Distribution, Amman, 2013.
19. Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Report of the Family Health Survey in Iraq 2006-2007.
20. Ministry of Planning, National Development Plan 2013-2017.
21. Moderator, Mansour, Editor _ World Values Survey, translated by Abdel-Hamid Abdel-Latif, National Center for Translation, Cairo, 2010.
22. Mustafa, Dr. Adnan Yassin, Unemployment and Employment in Iraq, Analysis from a Gender Perspective and Women's Participation in the Labor Market, International Conference on the Unemployment Crisis in the Arab Countries, 2008.
23. Mustafa, Dr. Adnan Yassin, Gender and Development _ structural problems and methodological approaches, 1st Edition, Amjad House for Publishing and Distribution, Amman, 2016.
24. Strategy for Combating Violence against Women, Third Draft, Iraq, 2013-2017.
25. The National Strategy to Combat Gender-Based Violence, Women's Empowerment Department in cooperation with the United Nations Population Fund in Iraq, 2018-2030.
26. Tome, Luis, Security and Security Complex: Operational Concepts, 2010.
27. Wolf, Rath Al-Seon, Contemporary Theory in Sociology, translated by Dr. Muhammad Abdul-Karim Al-Hawarni, Majdalawi for Publishing and Distribution, Amman, 2012.
28. World Bank Social Protection Strategy.